أول سندات من الشريحة الثانية

«بنك برقان» يصدر سندات مساندة بقيمة 100 مليون دينار

جانب من المؤتمر الصحافي

العجيل خلال اصدار السندات

■ العجيل: العملية إضافة لإنجازات البنك الأخيرة

■ الفليج: المستثمرون أصبح لديهم أدوات استثمارية طويلة الأجل

اعلن بنك برقان عن اكتمال عملية إصدار سندات مساندة من الشريحة الثانية «Lower Tier 2 Subordinated Bonds» بقيمة 100 مليون دينار كويتي «حوالي 356 مليون دولار امريكي». وتتميز هذه السندات بكونها اول سندات من الشريحة الثانية لرأس المال مقومة بالدينار الكويتي، وكذلك اكبر إصدار لسندات بالدينار الكويتي من قبل القطاع الخاص وذات اطول مدة استحقاق بالسوق الكويتي، تم اصدارها من قبل بنك كويتي، قامت كل من شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الاصول «كامكو» وشركة الوطني للاستثمار «الوطني للاستثمار» بإدارة عملية الإصدار للسندات.

تم اصدار السندات المساندة من الشريحة الثانية، ذات حق خيار الاسترداد بعد السنة الخامسة مع اخذ موافقات الجهات الرقابية الخاصه، ومن شريحة ثابتة ومتغيرة. في اول خمسة سنوات من الاصدار، تدفع السندات ذات الفائدة المتغيرة للمستثمرين فوائد بسعر 5.65 في المئة سنوياً، وتدفع السندات ذات الفائدة المتغيرة للمستثمرين فوائد بسعر 3.90 في المئة فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي، وبحد إجمالي اقصاه 6.65 في المئة سنوياً. وفي حالة قرر بنك برقان عدم استخدام حق خيار الاسترداد بعد السنة الخامسة من الاصدار، سيتم زيادة الفائدة بنسبة 0.25 في المئة، بحيث تدفع السندات ذات الفائدة الثابتة فائدة بسعر 5.90 في المئة سنوياً، وتدفع السندات ذات الفائدة المتغيرة فائدة بسعر 4.15 في المئة فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي، على ألا يتجاوز اجمالي الفائدة المتغيرة 6.90 في المئة سنوياً. واصدرت السندات بالقيمة الاسمية وسوف تدفع الفوائد في نهاية كل ستة اشهر. وقد تم تقييم التصنيف الائتماني للسندات بدرجة BBB+ من قبل مؤسسة كابيتال انتليجينس ليمتد.

وسيستخدم بنك برقان عوائد اصدار السندات لدعم قاعدته الراسمالية خاصة بعد استحواذه على يورو بنك تكفن في تركيا. ويواصل بنك برقان في استراتيجيته في الحصول على الموارد المالية من اسواق الدين، ولتنويع قاعدة المستثمرين وكذلك إضافة المزيد من المرونة المالية للبنك. هذا وحافظ بنك برقان على سجله الحافل في الحصول على التمويل من اسواق المال العالمية. وآخر إصدار للبنك كان في سبتمبر 2010، حيث حصل تمويلات بقيمة 400 مليون دولار امريكي من خلال اصدار سندات ومدة استحقاق عشرة سنوات مقومة بالدولار الامريكي. وبالاضافة الى ذلك، فان بنك برقان مصنف بدرجة BBB+ من قبل مؤسسة ستاندردز اند بورز وبدرجة Baa1 من مؤسسة موديز.

وقد قال ماجد عيسى العجيل، رئيس مجلس ادارة بنك برقان بهذه المناسبة: يسر بنك برقان إضافة هذه العملية لإنجازاته الاخيرة. هذه السندات سوف تحسن من رسملة البنك «capitalization» وسوف تمكن معدل كفاية راس المال للوصول الى 17.5 في المئة بعد الاستحواذ على يورو بنك تكفين في تركيا، وهو اعلى من متطلبات بنك الكويت المركزي والبالغة 12.0 في المئة.

ويضيف العجيل: «هذا الاصدار التاريخي ليس فقط مهم لبنك برقان، وانما مهم لتطوير سوق الدين المحلي وذلك من خلال اصدار اكبر سندات ذات أطول مدة استحقاق حتى الان، منذ بداية الازمة المالية العالمية، والسوق الكويتي متعطش للسندات ذات جودة عالية، ولذلك فانه من المهم وبشكل حاسم قيام البنوك المحلية بتلبية العرض. نحن نؤمن وبشدة بان نشاط سوق السندات المحلي عنصر اساسي في تطوير القطاع الخاص الكويتي، وذلك تماشيا مع خطة تطوير الكويت لتكون مركز مالي مهم في المنطقة».

«ونود ان نشكر كل من بنك الكويت المركزي وهيئة اسواق المال ومدراء الاصدار المشتركين – كامكو والوطني للاستثمار – على مساعدتهم ودعمهم لنا».

وذكر صلاح الفليج الرئيس التنفيذي في الوطني للاستثمار: «يمثل نجاح هذا الإصدار امرا في بالغ الأهمية وشاهدا على تطور اسواق رأس المال المحلية، فالمستثمرون اصبح لديهم ادوات استثمارية طويلة الأجل مقومة بالدينار الكويتي كجزء من الادوات الاستثمارية المتاحة لهم. وانه ليسعدنا ايضا دعم بنك برقان في مبادراته التوسعية من خلال هذا الاصدار. ولم يكن نجاح هذه الصفقة الفريدة من نوعها ليتحقق دون الجهود المضنية والمنسقة لكل من بنك الكويت المركزي وهيئة اسواق المال، والدعم المتواصل والمستمر من قبل قاعدة مستثمرينا».

وفي السياق نفسه، اضاف فيصل منصور صرخوه، الرئيس التنفيذي لكامكو بالوكالة: «نحن فخورون بقيامنا بدور بارز وفعال في مثل هذا الحدث المالي البارز، ونتوقع ان يزيد هذا الاصدار من الثقة بالاقتصاد الكويتي بشكل عام وقطاع الاستشارات البنكية بشكل خاص. نحن في كامكو مهتمين كشركة في تطوير ودعم سوق السندات المحلي وبالمقابل سيكون ذلك عنصر اساسي في تطوير الاقتصاد الكويتي والقطاع الخاص».

الإمارات تصدرت الدول العربية المصنفة في مؤشر ديلويت توهماتسو

3 دول عربية ضمن الأفضل بالتنافسية الصناعية

صنف تقرير لشركة ديلويت البريطانية العالمية كلا من الإمارات والسعودية ومصر ضمن لائحة الدول الأربعين الأفضل عالميا في التنافس على الصناعة.

وبين التقرير الصادر عن ديلويت فرع بيروت -الذي حمل عنوان المؤشر العالمي للقدرة التنافسية الصناعية للعام 2013 – أن الإمارات حلت في المرتبة الثلاثين، وجاءت السعودية في المرتبة الـ34، ومصر في المرتبة الـ36.

واعرب الرئيس والمدير التنفيذي لديلويت آند توش في السعودية بكر ابو الخير عن سروره برؤية دول من الشرق الأوسط مدرجة في المؤشر العالمي للقدرة التنافسية الصناعية، مما يؤكد توقعات النمو في المنطقة التي تشكل سوقاً ناشئة وواعدة.

ورجح أن تحقق كل من السعودية ومصر والإمارات تقدما في الترتيب خلال السنوات الخمس المقبلة.

وعن عمالقة التصنيع العالمي الذين طبعوا القرن العشرين مثل الولايات المتحدة والمانيا واليابان، توقع تقرير ديلويت أن تواجه هذه الدول تحديا هاما خلال السنوات الخمس المقبلة للحفاظ على مكانتها التنافسية مقابل بلدان ناشئة كالصين والهند والبرازيل.

الامارات في المرتبة الأولى بالصناعة

وأشار التقرير إلى أن المشهد التنافسي للتصنيع في العالم هو في خضم تحول كبير لموازين القوى.

وقال كريغ جيفي -نائب رئيس مجلس إدارة ديلويت الولايات المتحدة والمسؤول عن قسم المستهلكين وصناعة المنتجات- ستركز القوى الصاعدة في التصنيع على بناء قدرات التصنيع المتقدمة، والبنى التحتية الاقتصادية والسياسية التي تدفع بالنمو قدما وتوفر فرص عمل هامة لمواطنيها، مما يجبر قوى التصنيع في القرن العشرين إلى درء تنامي قوة المنافسين العالميين الهامين.

واعتبر التقرير أن النفاذ إلى اليد العاملة المختصة والموهوبة هو المؤشر الأهم لتنافسية الدول، تليها الأنظمة التجارية، والمالية، والضريبية للبلاد ثم كلفة اليد العاملة والمواد.

سعر برميل النفط الكويتي يرتفع 1.19 دولار

«كونا»: قالت مؤسسة البترول الكويتية اليوم ان سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 1.19 دولار في تعاملات يوم الاربعاء ليستقر عند مستوى 106.49 دولارات للبرميل مقارنة بـ105.30 دولارات في تداولات يوم الاثنين الماضي. ويأتي ارتفاع اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية أول امس الاربعاء بعد ان اظهرت بيانات اقتصادية ان اسعار المنازل في الولايات المتحدة الامريكية ارتفعت أكثر من المتوقع في اكتوبر الماضي.

العملة الخليجية الموحدة أمام مرحلة حسم

بات مشروع العملة الخليجية الموحدة الذي يعد الأكثر سخونة وجدلا على طاولة لجنة التعاون المالي والاقتصادي في دول المجلس أمام مرحلة حسم تاريخية، يأتي ذلك في الوقت الذي كلفت فيه القمة الخليجية الثالثة والثلاثون أول من أمس، لجنة التعاون المالي والاقتصادي بتقديم برامج عملية وفق جداول زمنية للانتقال إلى آفاق أرحب للتكامل والاندماج الاقتصادي بين دول الخليج، وفقا لصحيفة «الشرق الأوسط».

ويبرز عدم حسم ملف العملة الخليجية الموحدة كابرز العوائق التي تواجه مرحلة التكامل والاندماج الاقتصادي بين دول المجلس، وهو الأمر الذي يعني أن الخليجيين سيكتفون اجتماعاتهم خلال الأشهر القليلة المقبلة، بهدف الوصول إلى صيغة اتفاق لحسم ملف العملة الموحدة.

43 في المئة حصة الإمارات من الصكوك والسندات الخليجية

استحوذت الإمارات على 43 في المئة من الصكوك والسندات المصدرة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال 2012، حيث بلغت قيمة إصداراتها 18 مليار دولار «65 مليار درهم» موزعة على نحو 20 إصدارا، بحسب فواز ابوسنينة رئيس قسم رأس المال في مجموعة الاستثمار المصرفي في بنك ابوظبي الوطني. ويبلغ إجمالي قيمة الإصدارات الخليجية من الصكوك والسندات في عام 2012 وفقا لأبو سنينة، نحو 42 مليار دولار موزعة على نحو 42 اصدارا غالبيتها بالدولار الأمريكي، وتتفوق فيها الصكوك على السندات بنسبة لا تزيد على 1 في المئة تقريبا.

ميرزا: دول التعاون تتدارس «الربط المائي» بكلفة تصل إلى مليار دولار

عبدالحسين ميرزا

كشف وزير الدولة لشؤون الكهرباء والماء عبدالحسين ميرزا ان دول الخليج تتدارس مشروع «الربط المائي» خلال الفترة المقبلة، بعد النجاح الملموس الذي حققه مشروع الربط الخليجي الكهربائي، لافتا إلى انه «من المزمع ان يرفع وزراء المياه والكهرباء الخليجيون توصيات الدراسة الاستشارية إلى قمة قادة دول المجلس المقبلة لمشروع الربط المائي بين دول الخليج، بتكلفة اولية تصل إلى مليار دولار. واشار ميرزا- في تصريح صحافي على هامش افتتاح مهرجان الايام الثقافي – أن من أهم ملامح مشروع الربط المائي الخليجي ان مصدر المياه سيكون عن طريق بحر العرب، أو بحر عمان، عوضا عن بحر الخليج العربي، عند حدوث اي طارئ او شح في حجم المياه المتدفقة من الخليج العربي للمياه بحيث تتشارك فيه جميع دول الخليج لمد الأنابيب إلى مختلف دول الخليج».

وقال الوزير: «ان قيادة دول المجلس باركت مشروع الربط المائي، وقدم للمجلس الأعلى للقمة»، لافتا في الوقت ذاته «أن نسبة احتياجات منطقة الخليج من المياه تصل لـ 90 في المئة من المياه التي يتم تحليتها من البحر، وان المشروع جاء لتفادي اي كوارث بيئية ستشهدها المنطقة».

وحول مستجدات، شبكة الربط الكهربائي الخليجي قال وزير الكهرباء والماء د. عبدالحسين ميرزا: «ان شبكة الربط الكهربائي الخليجي تمت بين 5 دول خليجية «البحرين، السعودية، الكويت، قطر، الإمارات»، مشيرا في الوقت ذاته إن سلطنة عمان تمتلك خطا واحدا للربط الكهربائي مع دولة الإمارات ومستقبلا ستنضم إلى الشبكة بالكامل.

ولفت الوزير إلى «ان شبكة الربط الكهربائي بدأت المرحلة الأولى في يونيو 2009 والمرحلة الثانية بدأت في العام 2011 بعد انضمام دولة الإمارات، ومنذ بداية الشبكة حتى الآن هناك 600 حادثة لانقطاع كهربائي ستؤدي إلى انقطاعات كهربائية مع وجود شبكة الربط الخليجي تفادت الدول الانقطاعات الكهربائية الكاملة». واعتبر ميرزا «ان شبكة الربط الكهربائي من المشاريع الحيوية التي قامت بها دول مجلس التعاون الخليجي ونفذت على أرض الواقع».

ويعتبر مشروع الربط الكهربائي الخليجي من المشروعات الاستراتيجية المهمة لدول منطقة الخليج ودشنت مرحلته الأولى رسميا في بداية العام 2010 وأسهم في تطوير الجوانب الفنية والتجارية الاستثمارية لقطاع الكهرباء في دول الخليج العربية وفتح اسواق جديدة وتحقيق أعلى عائد تجاري عبر تبادل الفائض من إنتاج الكهرباء بين دول الخليج العربية، وإطلاق أول سوق خليجية لتبادل الكهرباء ووضع لائحة بالتعرفة والرسوم لتبادل الكهرباء بين الدول الأعضاء لمواجهة فقدان التوليد الكهربائي في الحالات الطارئة أو الانقطاع الجزئي أو الشامل في أي دولة من دول الخليج ومشاركة الدول المترابطة في الاحتياطي الكهربائي المطلوب.

العوجان: بنك «التنمية» يعيد جدولة 32 مليون دينار خلال عامين

كشف الرئيس التنفيذي لبنك البحرين للتنمية، نضال العوجان، ان البنك، الذي يقدّم تمويلات إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، قام بإعادة جدولة ديون في العامين 2011 و2012 بلغت 32 مليون دينار.

كما ذكر العوجان، ان النمو في محفظة القروض يتوقع ان تبلغ نحو 19 في المئة في العام 2013، بعد ان وصل النمو إلى 14 في المئة في 2012، ويتوقع ان ترتفع المحفظة إلى نحو 140 مليون دينار في 2013 من 118 مليونا في 2012.

وأبلغ العوجان الصحافيين على هامش احتفال بتخريج دفعة من روّاد الأعمال بفندق الخليج، انه في العام 2012 بلغ مجموع الديون التي تمت إعادة جدولتها نحو 13 مليون دينار، وفي العام 2011 بلغ مجموع إعادة جدولة الديون 19 مليون دينار؛ أي ان مجموع إعادة جدولة الديون في العامين الأخيرين بلغ 32 مليون دينار».

واضاف «هذا يعني ان الامور بدات تتحسّن، وهو دليل على ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدات تتعافى». ولم يعط اية تفصيلات اخرى بشان ذلك؛ ولكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تضرّرت بفعل الأوضاع الأمنية التي تشهدها البحرين منذ مطلع العام 2011.

واقاد العوجان «حققنا نمواً في محفظة القروض في العام 2012 يصل إلى 14 في المئة، ولايزال هناك طلب على القروض، والوضع الاقتصادي في البحرين جيد، وهناك اهتمام من القطاع الخاص بالاستثمار، وقد رأينا شركات خارجية قامت بالاستثمار في البحرين في هذه الفترة، وهذا يعكس ثقة المؤسسات الخاصة في البحرين على المستويين المتوسط والطويل».

«البنك الدولي» يبدي تفاؤلاً تجاه نمو الناتج المحلي لدول مجلس التعاون

نمو الانتاج المحلي لمجلس التعاون

ابدى البنك الدولي تفاؤلاً حيال نمو إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون، حيث يتوقع ان يصل متوسط النمو في 2012 إلى نحو 1.5 في المئة في العام الجاري وان رجح ان يتراجع النمو نسبياً إلى 4.4 في المئة في العام المقبل. ويتوقع البنك ان يصل الفائض المالي لدول المجلس إلى 3.13 في المئة من الناتج المحلي في المتوسط هذا العام ونحو 7.8 في المئة في 2013، ورجح ان تسجل دول المجلس في المتوسط فائضا في الحسابات الجارية بنسبة 3.23 في المئة من الناتج المحلي هذا العام ونحو 5.18 في المئة من الناتج المحلي في 2013.

وفرق البنك الدولي في توقعاته حسب «الخليج الإماراتية» نمو الشرق الأوسط بين دول الربيع العربي التي تمر بمرحلة انتقالية وبين بقية دول المنطقة، حيث يتوقع البنك ان تحقق ليبيا قفزة في النمو هذا العام تصل إلى 87 في المئة بعد اكتمال بمعدل 1.61 في المئة في العام الماضي. ورجح ان يستقر نمو الناتج المحلي الحقيقي لليبيا عند 6 في المئة في 2013. ورجح ان يواجه الاقتصاد الليبي هذا العام عجزاً في الموازنة بنسبة 2 في المئة مقابل عجز بلغ 9.26 في المئة في 2011 وفائض وصل بنسبة 3.10 في المئة من الناتج المحلي في 2010.

ورجح في المقابل ان يصل فائض الحسابات الجارية في ليبيا في 2012 إلى 9.16 في المئة من الناتج المحلي مقابل عجز بنسبة 8.11 في المئة في 2011 وتوقع ان يصل الفائض إلى 5.8 في المئة من الناتج المحلي في 2013.

اما بالنسبة لمصر فتوقع البنك نمواً بحوالي 2.2 في المئة في الناتج المحلي للعام الحالي مقابل 8.1 في المئة في 2011 ورجح ان يصل نمو الناتج المحلي لمصر إلى 1.3 في المئة في 2013. وتوقع البنك ان يرتفع العجز المالي من 8.9 في المئة من الناتج المحلي في 2011 إلى 11 في المئة هذا العام و13 في المئة في 2013.

وبحسب تقديرات البنك يتوقع ان يصل عجز الحسابات الجارية في مصر إلى 1.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام و9.2 في المئة في 2013 مقابل 2.1 في المئة في 2011.